

الفوضى هي ما تصنعه الدول منها: سياسة القوة بوصفها بناءً اجتماعياً
(مقال مراجعة)

م.م. صدام أحمد دحام
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

saddam.a.d@nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

يُعد مقال "الكسندر ونت" (الفوضى هي ما تصنعه الدول منها: سياسة القوة بوصفها بناءً اجتماعياً) من النصوص المؤسسة للاتجاه البنائي في دراسة العلاقات الدولية. ينطلق "ونت" من نقد التصور الواقعي الجديد الذي يرى أن غياب سلطة مركزية في النظام الدولي يقود الدول بالضرورة إلى الاعتماد على الذات والتنافس على القوة. وفي المقابل يؤكد أن الفوضى الدولية لا تمتلك معنى واحداً ثابتاً، وإنما يتحدد معناها من خلال التفاعل الاجتماعي بين الدول، وما ينشأ عنه من هويات ومصالح وتوقعات مشتركة. وتتناول هذه المراجعة أهم الأفكار التي طرحها المقال، بدءاً من الجدل بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، مروراً بمفهوم الفوضى والاعتماد على الذات والمعرفة البيذاتية، وصولاً إلى دور الهوية والمصلحة في إعادة إنتاج النظام الدولي. كما تناقش التحولات المؤسسية التي يقترحها "ونت"، وتخلص المراجعة إلى أن القيمة الأساسية للمقال تكمن في نقله تحليل العلاقات الدولية من التركيز الحصري على توزيع القدرات المادية إلى دراسة المعاني والهويات والممارسات التي تمنح تلك القدرات دلالتها السياسية مع وجود بعض الحدود النظرية، أهمها عدم إلغاء تأثير القوة والمصالح المادية، وصعوبة تحويل بعض أطروحات البناء الاجتماعي إلى اختبارات إمبريقية دقيقة.

الكلمات المفتاحية: البنائية، الفوضى الدولية، سياسة القوة، البناء الاجتماعي، الكسندر ونت.

**Anarchy Is What States Make of It: Power Politics as a Social Construction
(Review Article)**

Assist. Lect. Saddam Ahmed Daham

Al-Nahrain University \ College of Political Science

saddam.a.d@nahrainuniv.edu.iq

Abstract:

Alexander Wendt's article, "Anarchy Is What States Make of It: Power Politics as a Social Construction," is considered a foundational text of the constructivist approach to international relations. Wendt begins by critiquing the neorealist view that the absence of a central authority in the international system necessarily leads states to self-reliance and competition for power. He argues that international anarchy does not have a single, fixed meaning, but rather its meaning is determined by the social interaction between states and the resulting shared identities, interests, and expectations. This review examines the main ideas presented in the article, starting with the debate between neorealism and neoliberalism, moving through the concepts of anarchy, self-reliance, and intersubjective knowledge, and concluding with the role of identity and interest in reproducing the international system. The review also discusses the institutional transformations proposed by Wendt, and concludes that the core value of the article lies in its shift of the analysis of international relations from an exclusive focus on the distribution of material capabilities to a study of the meanings, identities, and practices that give those capabilities their political significance, with some theoretical limitations, the most important of which is the non-elimination of the influence of power and material interests, and the

difficulty of converting some of the theses of social construction into accurate empirical tests.

Keywords: Constructivism, International Anarchy, Power Politics, Social Construction, Alexander Wendt.

المقدمة:

تتبع أهمية المقال للاكاديمي والمفكر الأمريكي "الكسندر ونت" من موقعه في التحول الفكري الذي شهدته نظرية العلاقات الدولية خلال أواخر القرن العشرين، وبالأخص النقاش بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة من جهة، وبين الاتجاهات العقلانية والتأملية / البنائية من جهة أخرى. حيث ظهر المقال في مرحلة شهد فيها حقل العلاقات الدولية نقاشاً واسعاً حول السؤال الآتي: إلى أي مدى يتحدد سلوك الدول من خلال بنية النظام الدولي، وإلى أي مدى يتشكل من خلال العمليات والتفاعلات والتعلم والمؤسسات؟ لقد كانت الواقعية الجديدة، ولا سيما في صياغة "كينيث والتز" تركز على الفوضى وتوزيع القدرات باعتبارها عناصر أساسية في تفسير السلوك الدولي، وبالمقابل أهتمت الاتجاهات الليبرالية بالمؤسسات الدولية وإمكانية التعاون، إلا أن "ونت" يرى أن جزءاً كبيراً من هذا النقاش ظل ينطلق من افتراضات مشتركة حول طبيعة الفاعلين، إذ تُعامل هويات الدول ومصالحها غالباً بوصفها معطاة أو خارجية المنشأ، بينما ينصب الاهتمام على كيفية تصرف الفاعلين في ضوء هذه المصالح.

ومن هنا فإن "ونت" لا يدخل النقاش بهدف استبدال الواقعية بالليبرالية بصورة بسيطة، وإنما يحاول بناء جسر نظري بين الاتجاهين، مستفيداً من السوسيولوجيا البنائية والتفاعلية الرمزية، وهذه النقطة مهمة في فهم المقال، لأن "ونت" لا يرفض الواقعية أو الليبرالية بصورة كلية، وإنما يعيد النظر في الافتراضات الأنطولوجية التي تقف وراء تفسير كل منهما للسياسة الدولية.

يمكن اعتبار المقال من الأعمال المؤسسة للمنظور البنائي الاجتماعي في العلاقات الدولية، لأنه أحدث تحولاً في السؤال النظري، أذ بدلاً من السؤال: كيف تجبر الفوضى الدول على التصرف؟ ينقل "ونت" السؤال إلى: كيف تساهم الدول من خلال تفاعلها في إنتاج طبيعة النظام الذي تتصرف داخله؟، وهذا التحول شديد الأهمية، لأنه يجعل المفردات مثل (الهوية والمصلحة والمعرفة المشتركة والتفاعل والمؤسسات) موضوعات أساسية للتحليل، بدلاً من الاقتصار على توزيع القوة المادية.

كما ويصرح "ونت" في مقدمة مقاله بأن هدفه هو تطوير حجة بنائية مستمدة من السوسيولوجيا البنائية والتفاعلية الرمزية، وإظهار قدرة البنائية على الإسهام في معالجة قضية تشكيل الهويات والمصالح. وبهذا يمكن صياغة الإشكالية العلمية التي يعالجها المقال بالصيغة الآتية: هل الاعتماد على النفس وسياسة القوة التنافسية هما نتيجة منطقية وسببية حتمية للفوضى الدولية، أم أنهما نتاج عمليات التفاعل الاجتماعي بين الدول والهويات والمصالح التي تتشكل من خلالها؟ ويتفرع عن ذلك عدد من الأسئلة وهي:

١. هل غياب السلطة المركزية يؤدي بالضرورة إلى التنافس؟

٢. هل الفوضى تحمل منطقاً واحداً ثابتاً؟

٣. هل الدول تدخل النظام الدولي وهي تمتلك مصالح ثابتة؟

٤. كيف تتكون هوية الدولة تجاه الآخر؟

٥. هل القوة المادية تحمل المعنى نفسه تجاه جميع الدول؟

٦. هل يمكن من ممارسات الدول أن تغير طبيعة النظام الدولي؟

٧. هل يمكن الانتقال من نظام أمني تنافسي إلى نظام أمني تعاوني؟

٨. ما دور السيادة والاعتراف المتبادل في إعادة بناء الأمن؟

ويمكن اختصار ما طرحه "ونت" في عنوان مقاله (الفوضى هي ما تصنعه الدول منها: سياسة القوة بوصفها بناءً اجتماعياً)، فالمقصود هنا ليس أن الفوضى الدولية غير موجودة، ولا أن غياب السلطة المركزية غير حقيقي، وإنما أن الفوضى لا تفرض بصورة ذاتية معنى واحداً على العلاقات الدولية، فالفوضى يمكن أن تكون تنافسية أو فردانية أو تعاونية، وذلك تبعاً لطبيعة الهويات والمصالح والمعاني المشتركة التي تتكون بين الدول، ولهذا يقرر "ونت" أن الاعتماد على النفس وسياسة القوة مؤسستان اجتماعيتان وليستا سِمَتَيْن جوهريتين للفوضى.

يقوم المقال على ثلاثة مرتكزات رئيسية وهي:

١. السوسيولوجيا البنائية/ وهي التي تسمح بفهم العلاقة بين الفاعل والبنية، فالبنية ليست مجرد شيء خارجي يفرض نفسه على الفاعلين، وإنما تتشكل أيضاً من خلال ممارساتهم.

٢. التفاعلية الرمزية/ والتي تساعد على تفسير كيفية تكوين صورة (الذات) و (الآخر) من خلال التفاعل.

٣. البنية الاجتماعية/ وتجمع بين هذين الاتجاهين لتفسير كيفية تشكل (الهويات والمصالح والتوقعات والسلوك والبنى الاجتماعية).

ويوضح المقال أن الهويات والمصالح من المنظور البنائي ليس خارجية عن التفاعل، وإنما داخلية المنشأ (Endogenous)، أي أنها تتشكل في التفاعلات الاجتماعية وتعيد إنتاجها في الوقت نفسه.

يركز "ونت" نقده بصورة خاصة على الواقعية الجديدة، فالواقعية الكلاسيكية بحسب ما قدمه عنها بأنها فسرت الأنانية وسياسة القوة بدرجة كبيرة من خلال الطبيعة البشرية، بينما نقل الواقعيون الجدد مركز التفسير إلى الفوضى الدولية. إما "ونت" فيرى أن المشكلة تكمن في افتراض أن الفوضى تساوي الاعتماد على النفس، فالفوضى لا تتضمن بالضرورة هذا النوع من السلوك، ويشير إلى أن تعريف "والترز" لبنية النظام الدولي لا يستطيع وحده أن ينتبأ بما إذا كانت دولتان ستصبحان صديقتين أو عدوتين أو معترفتين بسيادة بعضهما أو متحالفتين أو متنافستين، وهذه الأمور تعتمد على عوامل بين ذاتية مرتبطة بالهوية والمعنى والتوقعات.

أن الفوضى في العلاقات الدولية تعني بصورة أساسية غياب سلطة سياسية مركزية فوق الدول، لكن "ونت" يرفض أن تكون هذه الحقيقة كافية لتفسير جميع أنماط السلوك الدولي، فغياب السلطة المركزية لا يحدد وحده من هو صديق أو عدو، ولا يحدد ما هو التهديد وما هي المصلحة وما طبيعة العلاقة الأمنية، فالولايات المتحدة مثلاً قد تنظر إلى القدرات العسكرية الكندية بطريقة مختلفة عن نظرتها إلى القدرات العسكرية الكوبية، على الرغم من أن الدولتين تعملان في البيئة الدولية ذاتها. إذن المعنى الاجتماعي للقوة أهم من مجرد وجود القوة.

ومن المفاهيم المركزية في مقال "ونت" مفهوم (المعرفة البين ذاتية)، والذي يقصد به بصورة مبسطة المعاني والتصورات والتوقعات المشتركة التي تتكون بين الفاعلين، فالدول لا تتعامل فقط مع القدرات المادية، وإنما تتعامل مع المعنى الذي تمنحه لتلك القدرات، ولأجل ذلك يقرر "ونت" أن الهويات تتكون من خلال المشاركة في المعاني المشتركة، وأنها ذات طبيعة علائقية، أي أن هوية الدولة تتحدد جزئياً من خلال علاقتها بالآخر. فالهوية عند "ونت" ليست مجرد صفة ثابتة للدولة، فالدولة يمكن أن تمتلك عدة هويات في الوقت نفسه، مثلاً هنالك دولة ذات سيادة أو دولة قوة كبرى أو دولة قائدة للعالم الحر أو دولة إمبريالية أو دولة عضو في تحالف، وتتغير أهمية كل هوية وفقاً للسياق، والأهم من ذلك أن "ونت" يرى أن الهويات هي أساس المصالح، فالدولة لا تحمل (محظية مصالح) ثابتة معها أينما ذهبت، وإنما تحدد مصالحها من خلال تعريفها للموقف الاجتماعي الذي تجد نفسها فيه.

ووفقاً للمنطق البنائي الذي يقدمه "ونت" فإن الهوية لا تنتج عن المصلحة فقط، وإنما الهوية تساعد على تحديد المصلحة، فمثلاً نجد أن دولة إذا عرفت دولة نفسها باعتبارها دولة محايدة أو عظمى أو ثورية أو ديمقراطية أو عضواً في تحالف، فإن هذا التعريف سيؤثر في الطريقة التي تفهم بها أمنها ومصالحها الخارجية، وعليه تصبح المصلحة نتاجاً اجتماعياً لا مجرد معطى مادي ثابت.

يرفض "ونت" اعتبار معضلة الأمن نتيجة حتمية للفوضى، فالدول لا تبدأ علاقاتها بالضرورة وهي تنظر إلى بعضها باعتبارها تهديدات، بل يمكن أن تبدأ العلاقة بحالة من عدم اليقين، ثم تنتج الممارسات المتبادلة، وي طرح "ونت" بشأن صور وأنماط الأمن وجود ثلاثة أنظمة رئيسية وهي:

١. النظام الأمني التنافسي/ وفيه تعرف الدول أمنها بصورة سلبية بالنسبة إلى أمن الآخرين، بمعنى أن أي مكسب للذات قد يعني خسارة الآخر، ويقترب هذا النظام من المنطق الواقعي، حيث تسود الشكوك والمنافسة على المكاسب النسبية.

٢. النظام الأمني الفردي/ وفيه تهتم الدول بأمنها الخاص، لكنها لا تجعل أمن الآخرين مرتبطاً بصورة مباشرة بأمنها، ويقترب هذا النظام من بعض التصورات الليبرالية الجديدة.

٣. النظام الأمني التعاوني/ وفيه تتطور هوية إيجابية للآخر، بحيث يصبح أمن الآخر جزءاً من أمن الذات، وهذا يمثل أعلى درجات التحول في العلاقات بين الدول.

لا يغفل "ونت" احتمال وجود دول ذات نزعة عدوانية، بل يطرح ما يسميه في المقال منطق (الدولة المفترسة)، فقد توجد دولة تسعى إلى القوة لأسباب داخلية أو تاريخية أو أيديولوجية، مما يجبر الدول الأخرى على الرد، لكن "ونت" يرفض اعتبار ذلك دليلاً على أن كل الدول أنانية بطبيعتها، بل تكفي دولة مفترسة واحدة لخلق سلوك تنافسي لدى الآخرين بسبب غياب الضمانات في النظام الفوضوي، وهنا يقدم "ونت" تصوراً أكثر تعقيداً، إذ يرى الفوضى ليس السبب الوحيد لذلك، وإنما قد تكون سبباً ميسراً يسمح بتعميم أثر السلوك العدواني. كذلك يرى أن تأثير الدولة المفترسة لا يعتمد فقط على وجودها، وإنما على تاريخ العلاقات السابقة، فإذا كانت الدول تمتلك أصلاً هوية جماعية قوية، فإن ظهور تهديد مشترك يمكن أن يدفعها إلى التعاون، أما إذا كانت هويتها قائمة على انعدام الثقة، فقد يؤدي التهديد إلى مزيد من الانقسام، وبالتالي التهديد نفسه لا ينتج النتيجة نفسها في جميع الحالات، وهذا دليل مهم على أن السياق الاجتماعي والتاريخي يؤثر في تفسير السلوك الدولي.

من أهم التحولات المؤسسية التي يناقشها المقال (مؤسسة السيادة)، ففي حالة الطبيعة الهوبزية (نسبة إلى توماس هوبز)، يعتمد أمن الدولة بدرجة كبيرة على قدراتها الذاتية، أما السيادة فتغير الوضع لأنها تقدم أساساً اجتماعياً للاعتراف بالدولة وأمنها، فالسيادة لا توجد بمعزل عن الاعتراف المتبادل، إذ يتطلب وجود الدولة ذات السيادة أن تعترف الدول الأخرى بحقها في ممارسة سلطة سياسية داخل إقليمها، ومن هنا تصبح السيادة مؤسسة اجتماعية تقوم على الاعتراف المتبادل والممارسة المستمرة، فالدولة لا تصبح ذات سيادة مرة واحدة ثم ينتهي الأمر، بل إن السيادة يعاد إنتاجها باستمرار من خلال ممارسات الدول، فكل مرة تعترف فيها الدول بسيادة بعضها البعض، فإنها تعيد إنتاج المؤسسة نفسها.

يقدم "ونت" نظريته في أثر السيادة في معنى القوة، ويصل إلى نتيجة مهمة تفضي إلى أن الدول عندما تصبح معتادة على الاعتراف المتبادل بسيادة بعضها، فإنها تصبح أقل ميلاً إلى النظر إلى قوة الدول الأخرى باعتبارها تهديداً وجودياً، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تقليل الاعتماد على القوة العسكرية الذاتية، وبذلك تتحول القوة من قوة يجب الخوف منها إلى قوة موجودة ضمن مجتمع من الدول ذات السيادة، لكن "ونت" لا يذهب إلى حد القول إن القوة تفقد أهميتها، بل يقول بوضوح بأن الدول قد تتعرض فعلاً لتهديدات من دول لا تعترف بوجودها أو بحقوقها الإقليمية، وهذا يجعل موقفه أكثر توازناً من بعض القراءات التي قد تفسر البنائية على أنها إنكار لأهمية القوة.

ينتقل المقال بعد ذلك إلى سؤال بالغ الأهمية وهو: هل يمكن أن ينشأ التعاون حتى بين دول تبدأ باعتبار نفسها أنانية؟، ويجب "ونت" بالقبول فالتعاون يمكن أن يؤدي بمرور الزمن إلى زيادة الثقة وتغيير التوقعات وتعديل تعريف المصالح وإعادة تعريف الآخر وتغيير الهوية، وبذلك فإن التعاون ليس مجرد وسيلة لتحقيق المصالح، بل يمكن أن يؤدي إلى تغيير طبيعة المصالح نفسها.

التقييم النقدي للمقال:

بعد تحليل المقال من حيث الإشكالية والأطروحة والإطار النظري والمنهج والحجج والنتائج، يمكن القول بأن مقال "الكسندر وونت" الموسوم (الفوضى هي ما تصنعه الدول منها: سياسة القوة بوصفها بناءً اجتماعياً) يُعد إسهاماً نظرياً أصيلاً ومهماً في حقل العلاقات الدولية، لما أحدثه من تحول في طريقة النظر إلى الفوضى الدولية وسياسة القوة والاعتماد على النفس، وقد نجح الباحث في تحدي الافتراض الواقعي الجديد الذي يربط بصورة حتمية بين الفوضى الدولية والاعتماد على النفس، من خلال تقديم تفسير بنائي يؤكد أن الهويات والمصالح والمعاني الأمنية تتشكل من خلال التفاعل الاجتماعي بين الدول.

وتتمثل القيمة الأساسية للمقال في أنه لا يتعامل مع الدول بوصفها فاعلين يمتلكون هويات ومصالح ثابتة سابقة على التفاعل، وإنما يرى أن هذه الهويات والمصالح يمكن أن تتشكل وتتغير من خلال الممارسة والتعلم والتنشئة الاجتماعية فحسب، وإنما تساهم في إنتاجها وإعادة إنتاجها.

كما قدم المقال تصوراً متقدماً لطبيعة الأنظمة الأمنية، موضحاً أن العلاقات الدولية يمكن أن تأخذ شكلاً تنافسياً أو فردانياً أو تعاونياً، وأن الانتقال من أحد هذه الأنماط إلى الآخر يعتمد على تاريخ التفاعل والهويات والمصالح والتوقعات المشتركة. كذلك أسهم في إعادة تفسير مفهوم السيادة بوصفها مؤسسة

اجتماعية تقوم على الاعتراف المتبادل والممارسة المستمرة، وفي بيان أن التعاون يمكن أن يؤدي إلى تحويل الهويات والمصالح.

وعلى الرغم من قوة المقال النظرية، فإن ذلك لا يمنع تسجيل عدد من الملاحظات النقدية، وفي مقدمتها ارتفاع مستوى التجريد النظري، وصعوبة تحويل بعض مفاهيمه، ولا سيما الهوية والمعرفة البينذاتية إلى متغيرات قابلة للقياس، فضلاً عن صعوبة إثبات اتجاه العلاقة السببية بين التفاعل والهوية والمصلحة، وإمكانية أن تؤدي العوامل الداخلية للدولة دوراً أكبر مما يفترضه التفسير النظامي، كما أن بعض أمثلة التي يستند إليها المقال، على أهميتها لا تكفي وحدها لإثبات صلاحية النظرية بصورة عامة، وهو ما يفسر دعوة "ونت" نفسه في الخاتمة إلى تطوير برنامج بحثي إمبريقي لاختبار هذه العلاقات.

وبالرغم من هذه المحددات، فإنها لا تقلل من القيمة العلمية للمقال، بل تكشف عن طبيعة المشروع الذي قدمه "ونت"، فهو لم يدعو إلى تقديم نظرية مكتملة للاختبار التجريبي، وإنما سعى إلى إعادة صياغة الأسئلة الأساسية التي ينبغي أن تطرحها نظرية العلاقات الدولية، وفتح المجال أمام دراسة الهويات والمصالح باعتبارها متغيرات قابلة للبحث والتفسير.

وبناءً عليه، يمكن الحكم بأن المقال يمثل أحد الإسهامات النظرية البارزة في تطوير البنائية الاجتماعية في العلاقات الدولية، وأن أهميته تتجاوز نقد الواقعية الجديدة إلى تقديم تصور جديد للعلاقة بين الفوضى والتفاعل والهوية والمصلحة والقوة. وتكمن خلاصته المركزية في أن الفوضى الدولية لا تفرض على الدول منطلقاً واحداً ثابتاً، وإنما تتحدد طبيعتها ونتائجها إلى حد كبير من خلال ما تنتجه الدول نفسها من معانٍ وتوقعات وهويات ومصالح عبر تفاعلها المستمر. ومن ثم فإن مقولة (الفوضى هي ما تصنعه الدول منها) لا تعني نفي الفوضى، وإنما تعني رفض اعتبارها سبباً حتمياً وكافياً لإنتاج سياسة القوة والاعتماد على النفس.

الخاتمة:

يمكن القول إن مقال (الفوضى هي ما تصنعه الدول منها: سياسة القوة بوصفها بناءً اجتماعياً) يمثل نقطة تحول مهمة في تطور النظرية المعاصرة للعلاقات الدولية. فقد نجح "ونت" في إعادة صياغة سؤال الفوضى الدولية من سؤال عن ما تفرضه بنية النظام الدولي على الدول إلى سؤال عن كيفية إنتاج الدول لمعاني النظام من خلال تفاعلها وممارستها.

ولا تكمن أهمية المقال في أنكار الفوضى الدولية أو القوة أو المصلحة، وإنما في رفض التعامل معها بوصفها ذات دلالة واحدة وثابتة. فالفوضى قد تنتج نظاماً تنافسياً، لكنها قد تنتج أيضاً نظاماً تعاونياً بحسب طبيعة الهويات والمصالح والتوقعات التي تتكون من خلال التفاعل.

وقد أوضح "ونت" أن الدول لا تدخل النظام الدولي وهي تحمل بالضرورة هويات ومصالح مكتملة، بل تسهم في تشكيلها من خلال علاقتها بالآخرين. ومن ثم تصبح الهوية أساساً لفهم المصلحة، وتصبح الممارسة آلية لإعادة إنتاج البنية، وتصبح المؤسسات وسائل يمكن أن تؤدي إلى تغيير السلوك، وإنما إلى تغيير الفاعلين أنفسهم.

وعلى الرغم من أهمية المقال، إلا أنه لا يخلو من بعض الملاحظات النقدية، أبرزها الحاجة إلى اختبارات إمبريقية أكثر دقة لتحديد العلاقة السببية بين الممارسة والهوية والمصلحة، فضلاً عن ضرورة عدم التقليل من أثر القوة المادية والمصالح الاستراتيجية. ولذلك فإن القراءة الأكثر توازناً للمقال لا تتمثل في اختيار البنائية ضد الواقعية، وإنما في النظر إلى المادية والبناء الاجتماعي بوصفهما مستويين متداخلين في تفسير السياسة الدولية.

وفي المحصلة تكمن القيمة العلمية الكبرى لمقال "ونت" في أنه غيّر السؤال نفسه: فبدلاً من أن نسأل فقط لماذا تتصرف الدول في ظل الفوضى بطريقة تنافسية؟، يدفعنا إلى سؤال أكثر عمقاً وهو: كيف أصبحت الفوضى ذات معنى تنافسي في المقام الأول، وهل يمكن للدول من خلال ممارساتها أن تجعلها ذات معنى مختلف؟ ومن هنا تستمد عبارة (الفوضى هي ما تصنعه الدول منها) قيمتها النظرية، فهي لا تعني أن الدول حرة تماماً في صناعة النظام الدولي، وإنما تعني أن النظام رغم قيوده ليس منفصلاً بصورة كاملة عن الممارسات والهويات والمعاني التي تنتجها وتعيد إنتاجها.



References:

1. Berger, Peter & Thomas Luckman. "The Social Construction of Reality: A Treatise in the Sociology of Knowledge." London: Penguin Books, 1967.
2. Gilpin, Robert G. "The Richness of the Tradition of Political Realism." International Organization. Vol. 38, no. 2 (1984).
3. Keohane, Robert O. "International Institutions: Tow Approaches." International Studies Quarterly. Vol. 32, no. 4 (1988).
4. Onuf, Nicholas G. "The Mightie Frame: Epochal change and the Modern World." New York: Oxford University Press, 2018.
5. Onuf, Nicholas G. "World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations." Columbia: University of South Carolina press, 1989.
6. Walt, Stephen M. " International Relations: One World, Many Theories." Foreign Policy. No. 110 (1998).
7. Wendt, Alexander E. "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory." International Organization. vol. 41, no. 3 (1987).
8. Wendt, Alexander E. "Collective Identity Formation and the International State." American Political Science Review. vol. 88, no. 2 (1994).
9. Wendt, Alexander E. "Social Theory of International Politics." Cambridge: Cambridge University Press, 1999.